

أثر استخدام القيمة العادلة في تحقيق الريادية للمعلومات المحاسبية
دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن
السوق الأول

إعداد:

الدكتور عادل محمد القطاونه¹
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الزيتونة الأردنية

نيسان 2010

1. أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان - الأردن. هاتف 00962795171716، ص.ب: 711007 الرمز البريدي: 11171 بريد الكتروني: qatawneh@yahoo.com

أثر استخدام القيمة العادلة في تحقيق الريادية للمعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول

الملخص

استهدفت الدراسة الحالية بيان بعض الأثر الناجم عن تطبيق القيمة العادلة على ريادية البيانات المحاسبية في الشركات المساهمة العاملة ضمن بيئة الأعمال الأردنية وذلك من خلال دراسة تأثيرها على البيانات المالية وخصائص المعلومات المحاسبية كما هي في المعايير المحاسبية الدولية.

لغايات تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم تصميم استبانته تم من خلالها جمع بيانات الدراسة، وتم إجراء التحليل الإحصائي على (141) استبانته وبما شكل نسبة (80.11%) من إجمالي الاستبانات الموزعة. وتم إجراء الدراسات على جميع الشركات المساهمة المدرجة أسهمها ضمن بورصة عمان في السوق الأول وكما هي بتاريخ 2009/1/1.

أظهرت نتائج الدراسة وجود بعض التأثيرات من تطبيق القيمة العادلة على ريادية البيانات المالية من خلال التأثير على المخاطر المرتبطة بالبيانات المالية والافصاح والاعتراف المحاسبي للبيانات المالية في المنشآت.

كما وأظهرت نتائج الدراسة وجود بعض التأثيرات لتطبيق القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية من حيث جوهر وحقيقة العمليات المالية والتمثيل الصادق للمعلومات المالية والقابلية للمقارنة للقوائم المالية لأكثر من فترة مالية سابقة.

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أبرزها ضرورة توعية المحاسبين بأهمية القيمة العادلة في التأثير على البيانات والمعلومات المالية لزيادة درجة الاعتمادية على بيانات القيمة العادلة.

كما أوصت الدراسة بضرورة عقد الندوات التي تبين أهمية معايير المحاسبة الدولية التي تبين وتوضح آليات التعامل مع القيمة العادلة وذلك لتقليل الحذر من تناول البيانات التي تحتوي على القيمة العادلة.

The Effect of Using Fair Value on the Accounting Information Entrepreneurship

A Field Study on the Participatory Companies whose Shares are Included in Amman Stock Market as the First Market

**Prepared by:
Dr. Adel Mohammed Qatawneh**

Abstract

The current study examined some of the effects that accompany the application of the Fair value in the participatory companies within the Jordanian business environment in terms of the quality of the financial data through studying the effect on the financial data and the characteristics of the accounting information as shown in the international accounting standards.

In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed to collect data, then the statistical analysis was performed on (141) to form (80,11%) of the total distributed questionnaire .all of the participatory companies whose names are listed in Amman Stock Market (in the first market) as shown on 01/01/2009.

The results of the study showed some effects for the application of the just value on the financial data through the influence on the risks related with the financial data, the statement and accounting acknowledgment about the financial data in these organizations.

In addition, the study showed the existence of some effects for the application of the just value on the characteristics of the accounting information in terms of the essence and fact of the financial operations, as well as the real representation for the financial information and the possibility to compare the financial lists for more than one previous financial period.

The study concluded with a set of recommendations including the need to aware the accountants with the importance of the just value in affecting the financial information in order to increase the reliability degree of the information of the just value.

مقدمة الدراسة.

تمثل قضية القيمة العادلة مكاناً بارزاً في الفكر المحاسبي، فمنذ سنوات والفكر المحاسبي يتأرجح ما بين مفهوم التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس في القياس والتقييم للبيانات والقوائم المالية، ويعود ذلك في الأصل الى الخصائص المرافقة للمعلومات المحاسبية حيث تبرز الموثوقية والملائمة كأحد أبرز هذه الخصائص والتي تؤدي لتحقيق الريادية في المعلومات المحاسبية. وكما هو معلوم فان المحاسبة ينظر إليها على أنها علم وفن لبيان الأحداث الاقتصادية للمنشأة وبالتالي العمل على اثباتها وقياسها في السجلات المالية لتمثل الواقع الاقتصادي للحدث، الا أن التطبيق العملي لهذا المبدأ البسيط في ظاهره يرافقه العديد من المشاكل المحاسبية ذات الصلة والتي تعنى بتحقيق التوازن في خصائص المعلومات المحاسبية والبيانات المالية والتي تنعكس في نتائجها على المركز المالي للمنشأة. من هنا جاءت هذه الدراسة لتبرز وتبين تأثير تطبيق القيمة العادلة على ريادية البيانات المالية من حيث استعراض التأثير على كل من البيانات المالية وخصائص المعلومات المحاسبية.

مشكلة الدراسة.

يمكن صياغة مشكلة الدراسة عن طريق طرح التساؤلات التالية:

1- هل يوجد تأثير لتطبيق القيمة العادلة على ريادية البيانات المحاسبية في الشركات المساهمة الأردنية؟

2- هل يوجد تأثير لتطبيق القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة الأردنية

أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة الي كل من الآتي:

1- قياس تأثير تطبيق القيمة العادلة على ريادية البيانات المحاسبية في الشركات المساهمة الأردنية؟

2- قياس تأثير تطبيق القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة الأردنية ؟

أهمية الدراسة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه، فدراسة التأثيرات التي ترتبط بتطبيق القيمة العادلة في تحقيق الريادية في الشركات المساهمة تبين لنا مقدار أهمية القيمة العادلة في البيانات المالية للشركات المختلفة والنتائج التي تترتب على استخدام القيمة العادلة والآثار التي تترتب على أخذها بعين الاعتبار عند تناول البيانات المالية.

الدراسات السابقة

من خلال استعراض الباحث لمجموعة من الدوريات والدراسات فلم يجد الباحث أي دراسة ذات صلة بالموضوع بشكل مباشر، ولكن كان هنالك بعض الدراسات التي تناولت بعض الجوانب المتعلقة بالدراسة الحالية وتالياً استعراض لأهم هذه الدراسات:

دراسة (الوكيل، 2006) وهدفت إلى دراسة سلوك تمهيد الدخل وأثر ذلك على تقييم المستثمرين للشركات المساهمة، حيث تناولت هذه الدراسة أهمية معايير المحاسبة الدولية وتعليمات الإفصاح في السنوات الأخيرة على بيئة الأعمال الأردنية حيث خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج من أهمها وجود مؤشرات على ممارسة سلوك تمهيد الدخل المحاسبي والاستفادة من المعايير المحاسبية ومن ذلك القيمة العادلة مع وجود أثر لهذا السلوك على المخاطر النظامية للشركات صغيرة الحجم.

ومن الدراسات ذات الصلة (شبيطة، 2003) وهدفت إلى اختبار المضمون المعلوماتي للبيانات المالية لعينة من الشركات الصناعية والخدمية المدرجة أسهمها في بورصة عمان حيث بينت الدراسة أهمية الأرباح والقيمة الدفترية والقيمة السوقية للسهم من حيث اعطاء صورة عن المضمون المعلوماتي للشركات، كما بينت الدراسة أهمية القيمة المضافة كمضمون معلوماتي اضافي لتفسير مخاطرة السوق اضافة الى رقم صافي التدفقات النقدية.

كما وهدفت دراسة (حماد، 2002) وهدفت إلى دراسة أهم المشكلات التي ترتبط بالمحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية وقد تمت هذه الدراسة على المصارف حيث بينت نتائج الدراسة أن من النقاط التي تدور حولها المشاكل تكمن في عدم وجود قيمة سوقية واضحة في ما يتعلق بالقروض كذلك التحوط في نطاق نموذج القيمة العادلة وموثوية القيم العادلة وتفسير الدخل في نموذج القيمة العادلة وتطبيق القيمة العادلة في عمليات التحويل للأوراق المالية في المصارف.

خرجت الدراسة بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات كان من أبرزها ضرورة الالتزام باعادة تقييم الأوراق المالية بالقيمة العادلة المحتفظ بها، واعادة تفكيك عمليات ادارة المخاطر الداخلية لوضع نظام قائم على التحوطات الخارجية، وكذلك احتساب دخل الفائدة عن طريق تطبيق المعدل السوقي الساري على القيمة العادلة السارية للأصل.

فرضيات الدراسة.

1- لا يوجد تأثير لتطبيق القيمة العادلة في ريادة البيانات المحاسبية في الشركات المساهمة الأردنية؟

2- لا يوجد تأثير لتطبيق القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة الأردنية؟

منهجية وأسلوب الدراسة.

اعتمد الباحث عند إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الحصول على البيانات الثانوية، وعلى مسح مكتبي لمجموعة من المراجع والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

كما واعتمد الباحث على أسلوب الدراسة الميدانية من خلال الاستفادة من البيانات واللقاءات مع مجموعة من المديرين ورؤساء الأقسام المحاسبية في مجموعة من الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في بورصة عمان.

المفاهيم الإجرائية للدراسة.

- الريادية (**Entrepreneurship**) : تعددت التعريفات التي تناولت الريادية كما تعددت المصطلحات والمفاهيم القريبة من مفهوم الريادية، ولعل جميع هذه التعريفات كان تتفق على أن الريادية ترتبط بالنمو والتقدم والإنفراد بكل ما هو جديد أو إنشاء منتجات أو خدمات جديدة أو ترتبط بما هو جديد وابتكاري. وقد انبثق عن المفهوم العديد من المفاهيم مثل حاضنات الأعمال وحاضنات التكنولوجيا.

- القيمة العادلة (**Fair Value**) : لقد وردت مجموعة من التعريفات للقيمة العادلة من قبل مجموعة من الجهات الدولية ومنها **FASB** (هيئة معايير المحاسبة المالية) و **AICPA** (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين) على أنها المبلغ الذي يمكن أن يشتري به أو يباع به الأصل في معاملة تجارية بين طرفين أو أكثر ولا يدخل في ذلك عمليات البيع الاجبارية أو بيع التصفية.

كما تم تناول القيمة العادلة من قبل (**IASC**) لجنة معايير المحاسبة الدولية ضمن أكثر من معيار ومن ذلك المعايير (16، 18، 20، 21، 22، 25، 32، 38، 39، 40) حيث تم تعريفها على أنها مبلغ يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد الالتزام بين طرفين مطلعين وراغبين في التعامل على أساس تجاري.

- السوق الكفو أو الفعال أو النشط (Efficient Market) : هو السوق الذي يلي كافة

الشروط التالية: (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2003)

(أ) البنود التي تتم المتاجرة بها في داخل السوق متجانسة.

(ب) يمكن عادة ايجاد المشترين والبائعين الراغبين في أي وقت.

(ج) الأسعار متوفرة للجميع.

الدراسة الميدانية.

مصادر جمع البيانات.

تم الاعتماد على مجموعة من المصادر للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة ولأغراض هذه الدراسة فقد تم تصميم استبانة تتعلق بمدى وجود تأثيرات لتطبيق القيمة العادلة على ريادة البيانات المحاسبية في الشركات المساهمة الأردنية، بالإضافة إلى ذلك فقد تم الاعتماد على الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية مع مجموعة من المديرين وذوي الاختصاص في الأمور المالية والمحاسبية في مجموعة من الشركات المساهمة.

وحدة التحليل للدراسة.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد تم تصميم استبانة تتألف من:

الجزء الأول: ويتضمن أسئلة تحتوي على بيانات شخصية وهي الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: ويتضمن أسئلة عن تأثير تطبيق القيمة العادلة على ريادة البيانات المحاسبية من حيث التأثير على الإثبات والاعتراف والافصاح والقياس المحاسبي للبيانات المالية.

الجزء الثالث: ويتضمن أسئلة عن تأثير تطبيق القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية من حيث التأثير على قابلية الفهم والملائمة والموثوقية والجوهر والحيادية والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة أسهما في بورصة عمان ضمن السوق الأول وكما هي بتاريخ 2009/1/1. (بورصة عمان، 2009).

تم استرداد (143) استبانة من مجوع الاستبانات الموزعة، وتم استبعاد استبانتين لعدم اكتمال الإجابات عليها، وعليه فقد تم إجراء التحليل الإحصائي على (141) استبانة وبما شكل نسبة (80.11%) من إجمالي الاستبانات الموزعة.

تم تحديد المتوسط الحسابي المرجح بأوزان حددت اعتماداً على مقياس ليكرت ذي الإبعاد الخمس (Five Point Likert Scale) وذلك على النحو الآتي:

درجات الموافقة	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
الوزن النسبي	5	4	3	2	1
الوزن المئوي	100%	80%	60%	40%	20%

صدق وثبات أداة القياس.

تم اختبار درجة المصدقية **Reliability Test** من خلال استخدام اختبار كرونباخ ألفا **Cronbach α** من أجل الحكم على صدق وثبات أداة القياس المستخدمة في الدراسة، وهي الاستبانة من خلال قياس درجة الاتساق والاعتمادية بين الإجابات على أسئلة الاستبيان. وقد بلغت لهذه الدراسة بواقع (83%) وهي نسبة مقبولة إذا تجاوزت (60%).

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

تم استخدام اختبار (K-S) من أجل التحقق من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تبين بأن القيم بالنسبة للمتغيرات كانت تزيد عن مستوى الدلالة (0.05) وهذا يدل على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

للتحقق من عدم وجود تداخل في نموذج الدراسة تم استخدام اختبار **Conditional Index (CI)** حيث بلغت القيمة (24.82) وهي أقل من (30) وهذا ينسجم مع قاعدة القياس التي تنص على أن القيم المحسوبة إذا كانت أقل من (30) فإن ذلك يعطي دلالة على صحة نموذج الدراسة وعدم وجود مشاكل في ارتباط المتغيرات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة.

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحليل بيانات الدراسة المجمعة من خلال الإستبانة التي تم توزيعها وهي:

1- الأساليب الإحصائية الوصفية التي تمثلت في التكرارات والتكرارات النسبية وذلك للتعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث التعرف على عدد كل من المجيبين من حيث الجنس أو المؤهل العلمي وغيرها من البيانات الشخصية التي تشكل بيانات وصفية للدراسة أما بالنسبة للتكرارات النسبية فتم استخدامها لبيان مقدار النسبة المئوية لكل فئة من الفئات إلى المجموع الكلي.

2- الوسط الحسابي وتم استخدامه للتعرف على مدى أهمية كل بند من بنود المتغيرات بالنسبة للوسط الفرضي (3) وذلك عن طريق مقارنته مع الوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

3- الانحراف المعياري وتم استخدامه من أجل التعرف على مقدار التشتت في الإجابات وذلك حول الوسط الحسابي.

4- الأساليب الإحصائية التحليلية والتي تمثلت في اختبار **T Test** وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

تحليل خصائص عينة الدراسة.

- الجنس

يظهر الجدول رقم (1) أن عدد أفراد الدراسة الذكور قد بلغ 119 وبنسبة 84.40% بينما بلغ عدد الإناث 22 وبنسبة 15.60%.

جدول رقم (1) - الجنس

الجنس	التكرار	التكرار النسبي
ذكر	119	84.40%
أنثى	22	15.60%
المجموع	141	100%

- المؤهل العلمي

يظهر الجدول رقم (2) أن غالبية أفراد الدراسة هم من حملة شهادة البكالوريوس، حيث بلغ عددهم 104 وبنسبة مئوية مقدارها 73.76% ومن ثم حملة شهادة الماجستير ثم الدبلوم العالي ثم الدكتوراه.

جدول رقم (2) - المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	التكرار النسبي
أقل من بكالوريوس	0	0%
بكالوريوس	104	73.76%
ماجستير	32	22.70%
دبلوم عالي	4	2.84%
دكتوراه	1	0.70%
المجموع	141	100%

- التخصص العلمي

يظهر الجدول رقم (3) أن ما نسبته **67.38%** من أفراد مجتمع الدراسة هم من المتخصصين في مجال المحاسبة، وما نسبته **12.77%** و **12.06%** من ذوي تخصص الإدارة المالية والعلوم المالية والمصرفية على التوالي، أما تخصص الاقتصاد فقد كانت نسبته **3.54%** من إجمالي مجتمع وعينة الدراسة.

جدول رقم (3) - التخصص العلمي

التكرار النسبي	التكرار	التخصص
67.38%	95	المحاسبة
12.77%	18	الإدارة المالية
12.06%	17	العلوم المالية والمصرفية
3.54%	5	الاقتصاد
4.25%	6	غير ذلك
100%	141	المجموع

- عدد سنوات الخبرة

يظهر الجدول رقم (4) أن ما نسبته **38.30%** من أفراد الدراسة هم من ذوي الخبرة التي تتراوح ما بين (5 - 10) سنوات، أما الذين كانت خبرتهم تتراوح ما بين (10-15) سنة فقد كانت نسبتهم **29.79%**، أما الذين تزيد خبراتهم عن 15 سنة وتقل عن 20 سنة والتي تزيد عن 20 سنة فقد بلغت نسبتهم **7.80%** و **3.54%** على التوالي.

جدول رقم (4)

عدد سنوات الخبرة

التكرار النسبي	التكرار	عدد سنوات الخبرة
20.57%	29	أقل من 5 سنوات
38.30%	54	5 سنوات وأقل من 10
29.79%	42	10 سنوات وأقل من 15
7.80%	11	15 سنة وأقل من 20 سنة
3.54%	5	أكثر من 20 سنة
100%	141	المجموع

العوامل المرتبطة بريادية البيانات المحاسبية.

تم قياس هذا المتغير من خلال العبارات المبينة في الجدول رقم (5) وبإيجاد كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري تبين أن أهم العوامل المرتبطة بريادية البيانات المحاسبية كل من البنود الآتية:

جدول رقم (5) - اتجاهات المجيبين نحو الفقرات المتعلقة بوجود آثار لتطبيق القيمة العادلة على ريادة البيانات المحاسبية

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البيان	الرقم
4	0.86	4.15	الاثبات المحاسبي للبيانات المالية في المنشأة.	1
3	0.92	4.20	الاعتراف المحاسبي للبيانات المالية في المنشأة.	2
10	1.02	3.72	درجة الاعتمادية على البيانات المالية في المنشأة.	3
8	0.98	3.96	المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المعبرة عن الأحداث الاقتصادية للمنشأة.	4
1	0.72	4.47	المخاطر المرتبطة بالبيانات المالية التي تعبر عن الواقع المالي للمنشأة.	5
2	0.62	4.31	الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية للمنشأة.	6
5	0.96	4.11	التدقيق الخارجي على البيانات المالية للمنشأة.	7
6	0.85	4.02	تحديد البيانات المالية في ظل السوق المالي الأردني.	8
11	1.12	3.96	التقييم النسبي لبيانات المركز المالي في المنشأة.	9
7	0.82	4.01	القياس المحاسبي للبيانات المالية التي تتعامل بها المنشأة.	10
12	1.04	3.65	التدقيق الداخلي على البيانات المالية في المنشأة.	11
9	0.92	3.92	التسجيل للمستندات المعبرة عن البيانات المالية للمنشأة.	12
	0.90	4.02	المتوسط العام	

يتبين من خلال الجدول رقم (5) بأن الوسط الحسابي لكافة المتغيرات كانت أكبر من الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يدل على أن اتجاهات المجيبين عينة الدراسة نحو الفقرات المتعلقة بتأثير القيمة العادلة على ريادة البيانات المحاسبية كانت ايجابية.

في ما يتعلق بالانحراف المعياري يتبين لدينا من خلال الجدول أعلاه انخفاض قيمة الانحراف المعياري وهذا يدل على انخفاض تشتت إجابات المجيبين على الأسئلة المتعلقة بتأثير القيمة العادلة على ريادة البيانات المحاسبية.

يتضح من خلال الجدول رقم (5) بأن أكثر البنود تأثراً في تطبيق القيمة العادلة تمثلت في زيادة حجم المخاطر في تناول البيانات المالية للمنشأة من جراء تطبيق القيمة العادلة وكذلك الإفصاح عن البيانات المالية والاعتراف المحاسبي ولعل آراء المجيبين جاءت لتبين مخاوف المحاسبين من تطبيق القيمة العادلة وتأثيرها في ريادة البيانات المحاسبية، وكيفية الإفصاح عن

الآثار المترتبة على تطبيقها اضافة الى المشاكل التي ترتبط بالاعتراف المحاسبي وهذا ينسجم مع نتائج دراسة (حماد، 2002).

وبالرجوع الي الجدول أعلاه فإنه يتبين بأن جميع البنود التي تم تناولها لغايات التعرف على تأثير تطبيق القيمة العادلة على ريادة البيانات المحاسبية هي ذات صلة بالموضوع.

جدول رقم (6) - اختبار الفرضية الأولى

نتيجة الفرضية	الوسط الحسابي	Sig	T الجدولية	T المحسوبة
رفض الفرضية العدمية	4.20	**0.00	1.96	13.40

يتبين لدينا من خلال الجدول رقم (6) بأن قيمة T المحسوبة (13.40) بينما بلغت قيمة T الجدولية (1.96)، وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنه يوجد تأثير لتطبيق القيمة العادلة على ريادة البيانات المحاسبية.

العوامل المرتبطة بخصائص المعلومات المحاسبية.

تم قياس هذا المتغير من خلال العبارات المبينة في الجدول رقم (7) وبايجاد كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري تبين أن أهم العوامل المرتبطة بتأثير تطبيق القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية كل من الآتي:

جدول رقم (7) - اتجاهات المجيبين نحو الفقرات المتعلقة بوجود تأثير لتطبيق القيمة العادلة

على خصائص المعلومات المحاسبية

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البيان	تسلسل
4	0.97	4.18	القابلية للفهم للمعلومات المالية من قبل المستخدمين.	1
6	1.05	4.02	الملائمة لحاجات متخذي القرارات من حيث التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين.	2
7	1.13	3.96	الأهمية النسبية لنتائج المعلومات المالية بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.	3
11	0.64	3.78	الموثوقية للمعلومات المالية بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.	4
2	0.66	4.30	التمثيل الصادق للمعلومات المالية للمنشأة.	5
8	1.18	3.90	العرض العادل للمعلومات المالية المعبرة عن الأحداث الاقتصادية للمنشأة.	6
1	0.61	4.32	جوهر وحقيقة المعلومات المالية للمنشأة والمؤثرة على قرارات المستخدمين.	7

9	1.25	3.84	حيادية المعلومات المالية الي يتم تناولها من قبل المنشأة.	8
10	1.09	3.81	الحذر في تناول بعض المعلومات المالية في المنشأة.	9
3	0.88	4.25	القابلية للمقارنة للمعلومات المالية لاكثر من فترة مالية للمنشأة.	10
5	0.92	4.09	القدرة التنبؤية للمعلومات المالية للتعرف على الظروف المستقبلية للمنشأة	11
	0.94	4.04	المتوسط العام	

يتبين من خلال الجدول رقم (7) بأن الوسط الحسابي لكافة المتغيرات كانت أكبر من الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يدل على أن اتجاهات المجيبين عينة الدراسة نحو الفقرات المتعلقة بخصائص المعلومات المحاسبية كانت ايجابية.

في ما يتعلق بالانحراف المعياري يتبين لدينا من خلال الجدول أعلاه انخفاض قيمة الانحراف المعياري وهذا يدل على انخفاض تشتت إجابات المجيبين على الأسئلة المتعلقة بتأثير القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية.

يتضح من خلال الجدول رقم (7) بأن أكثر العوامل ذات الصلة بتأثير تطبيق القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية كان جوهر وحقيقة المعلومات المالية والتمثيل الصادق والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم للمعلومات المالية.

جدول رقم (8) - اختبار الفرضية الثانية

نتيجة الفرضية	الوسط الحسابي	Sig	T الجدولية	T المحسوبة
رفض الفرضية العدمية	4.40	**0.00	1.96	13.60

يتبين لدينا من خلال الجدول رقم (8) بأن قيمة T المحسوبة (13.60) بينما بلغت قيمة T الجدولية (1.96). وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن تطبيق القيمة العادلة يؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية.

النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير تطبيق القيمة العادلة على ريادة البيانات المحاسبية، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة الحالية كما يلي:

1- يوجد تأثير ذا دلالة احصائية لتطبيق القيمة العادلة على ريادة البيانات المحاسبية حيث تبرز المخاطر المرتبطة بالبيانات المالية وجودة الإفصاح عن البيانات والمعلومات المحاسبية والاعتراف المحاسبي للبيانات.

2- يوجد تأثير ذا دلالة احصائية لتطبيق القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية حيث تبرز جوهر وحقيقة المعلومات المالية والتمثيل الصادق للواقع الاقتصادي للمنشأة وقابلية المعلومات المالية للمقارنة.

وفي ضوء ما سبق فإن الباحث يوصي بكل مما يلي:

1- ضرورة توعية المحاسبين بأهمية القيمة العادلة في التأثير على ريادة البيانات والمعلومات المالية من خلال بيان الريادية للبيانات المالية والمرتبطة بتطبيق القيمة العادلة واثار ذلك على الإفصاح في القوائم المالية والاعتراف المحاسبي للبيانات المالية.

2- عقد الندوات التي تبين أهمية معايير المحاسبة الدولية التي تبين آليات التعامل مع القيمة العادلة لزيادة الموثوقية والحذر لتحقيق الريادية في تناول المعلومات المالية، وبالتالي تحقيق العرض العادل للمعلومات المالية لتعبر عن الأحداث الاقتصادية في المنشأة.

- المراجع العربية والانجليزية:

- حماد، طارق عبد العال. (2002)، مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (2).

- شبيطة، محمد فوزي. (2003)، المضمون المعلوماتي الاضافي للنتاجية - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.

- مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2003)، المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.

- وكييل، خالد. (2006)، سلوك التمهد المحاسبي للدخل واثاره على تقييم المستثمرين للشركات المساهمة الصناعية المدرجة أسهمها في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

- **Freeman. R. J, Shoulders. C. D, (1999), Governmental and Nonprofit Accounting, Theory and Practice. Sixth Edition, Prentice Hall. PP (194-196).**
- **John M. & Wayne S. (2001), Measuring Fair Value Understanding. the Issues, Volume (3), Series (1).**
- **Kieso. D.E. Weygandt. J.J Warfield. T.D. (2004). Intermediate Accounting, Eleventh Edition, John Wiley and Sons Inc. PP (868-871).**
- **Kimmel. P.D, Weyganndt. J.J, Kieso. D.E. (1998), Financial Accounting, First Edition, John Wiley and Sons Inc. PP (551-554).**
- **Wolk. H. I, Tearney M. G, Dodd. J.L. (2001), Accounting Theory A Conceptual and Institutional Approach, Fifth Edition, South-Western College Publishing, PP (693-696).**